

## لبنان يستضيف «الندوة العالمية التاسعة لمنظّمي الاتصالات» بمشاركة ٦٠٠ شخصية باسيل: ملتزمون تحرير القطاع.. واللبنانيون سيشاركون في التشغيل والاستثمار



(علي حج)

القوى لهذه المسألة.. وأضاف: «جرى وضع هذه الورقة بمراحليها الثلاث، الأولى أنتجت وهي مرحلة التصحيح السريع، والمرحلة الثانية هي مرحلة الإصلاح الشامل للقطاع، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التطوير، من دون أن تغفل أن تنمية القطاع موجودة في كل من المراحل الثلاث، ووضعنا هذه الورقة بألحق العام ٢٠١٣.. لبنان احتل دائماً مركز الصدارة في الإبداع وفي التطوير، المتخلف، من هذا المنطلق، أود أن أشدد على أن لبنان حقق في عام واحد، وأنتم تفهمون تماماً معنى بعض المؤشرات، على سبيل المثال في درجة الإختراق في الخلوي شعفي ما كان قائماً، وفي درجة الإختراق في الإنترنت ثلاثة أضعاف ما كان عليه، ونحن نكف عن الخدمة - ٤ في المئة في بعض الخدمات، كل ذلك في غضون عام واحد».

باسيل مشيراً إلى أن ورقة سياسة قطاع الاتصالات التي وضعها الوزير في الفترة الأخيرة تقوم، على مبدأ أن من حق أي كان ولا يحق لأي كان منع احد من الاستفادة من تطوير قطاع الاتصالات، وقال إن «خلق المعلومة أو الوصول إليها أو استعمالها، هو الأمر الذي يمكن أن يخلق مجتمع المعلومات والتواصل، ولبنان هو بلد التواصل الذي يهدف إلى ردم الهوة الرقمية بينه وبين البلدان الأخرى، كما داخل أراضيه، وهو امر وفتني يامتياز بالنسبة إلى لبنان لأنه يسهم إلى حد كبير في منع الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية». تقوم هذه الورقة، على فكرة تحرير قطاع الاتصالات، بمعنى تحرير الخدمة لكي تصل إلى الجميع، وليس تحرير القطاع من اللبنانيين، لأن اللبنانيين يجب أن يكون بكل عناصره، من المواطنين إلى المشتغل إلى المستثمر، المستفيد الأول في هذا المجال، وأنتم تأتيون من بلدان تعطلون الأهمية

التي تنكّس حياة الكثيرين». وأكد أن «الآن هو الوقت المناسب لتجاوز المواقف التقليدية وتفعيل المبادرات الحقيقية للتغيير، نحن بحاجة للمضي قدماً من خلال إطلاق المبادرات، مثل التكاليف المنخفضة لخدمات «الخدمة السريعة» والنوازل، والتي كان ينبغي تفعيلها منذ زمن طويل، من خلال التوصل إلى قرارات عملية قابلة للتطبيق، بشأن مشاركة المبنى التحتية والتزامات الخدمة العالية الشاملة». ورأى أن «التكنولوجيا موجودة، والبال موجود، والشائع واضح للجميع، فمعاً التأجيل؟ هذه الأمور تعتر عن التزام وضرورة، أكثر مما هي خيار، وكل يوم يمر من دون هذه الأدوات الأساسية، يصيب التقدم والأزدهار في مقتل». وشدد على أن التحدي يتمثل «في السيطرة على الغيظ والغضب وإحداث التغيير، وفي «زين» نحن نعتقد أننا لفتنا بالجزء المتعلق بنا في

الضرورة لإطلاق المزاد العلني لتراخيص «الخدمة العريضة».

### البراك

أما المدير التنفيذي في «مجموعة زين» الدكتور سعد البراك فتحدث بصفته أيضاً رئيس «المنتدى العالمي الثاني لقيادة الصناعة»، فقال: لم نشهد يوماً ظروفًا محيطية بالقطاع كالتى نعيشها اليوم، حيث العالم متورط في أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ عقود، ضيقاً، نحن نشكو من انعكاس الأزمة علينا، لكننا لا نبحث كيف يمكننا المساهمة، إن لم يكن في الانتعاش، فعلى الأقل في التخفيف من تأثيرات الأزمة واستخدام الاتصالات كأداة فعالة للتغلب على الصعاب التي تنكّس حياة الكثيرين». وأكد أن «الآن هو الوقت المناسب لتجاوز المواقف التقليدية وتفعيل المبادرات الحقيقية للتغيير، نحن بحاجة للمضي قدماً من خلال إطلاق المبادرات، مثل التكاليف المنخفضة لخدمات «الخدمة السريعة» والنوازل، والتي كان ينبغي تفعيلها منذ زمن طويل، من خلال التوصل إلى قرارات عملية قابلة للتطبيق، بشأن مشاركة المبنى التحتية والتزامات الخدمة العالية الشاملة». ورأى أن «التكنولوجيا موجودة، والبال موجود، والشائع واضح للجميع، فمعاً التأجيل؟ هذه الأمور تعتر عن التزام وضرورة، أكثر مما هي خيار، وكل يوم يمر من دون هذه الأدوات الأساسية، يصيب التقدم والأزدهار في مقتل». وشدد على أن التحدي يتمثل «في السيطرة على الغيظ والغضب وإحداث التغيير، وفي «زين» نحن نعتقد أننا لفتنا بالجزء المتعلق بنا في

التاسعة لمنظّمي الاتصالات»، فأشار إلى أنه منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧، أصبحت الهيئة على أتم الاستعداد لإطلاق مزاد خصخصة شركتي الخلوي اللتين تملكهما الدولة، وهي مستعدة لتنفيذ ذلك فوز تشكيل الحكومة وتوضيح سياستها في ما يتعلق بتوزيع الأسهم بين المستثمر الأجنبي والمحلي والجمهور اللبناني، وتقسيم العائدات، وتوثيق الخصصة. وقال: إن الهيئة ملتزمة ترخيص وخصخصة الخلوي، في إطار تنافسي شفاف يتيح للناقص الجديد المنتظر، «لبنان تيليكوم»، بالتنافس على قاعدة تكافؤ الفرص، وذكر بأن الهيئة تعزز إصدار ترخيص وطنيين وخصوصاً لتراخيص الوصول، وهي تدرك أن أفضل الأنظمة وحدها لا تكفي، بدأ فيها تلك الرقعة بمشاركة التنية الشحيحة، وإدارة حيّز الترددات، وغيرها من المواضيع، وأن نجاح تحرير «الخدمة العريضة» يعتمد، في جزء كبير منه، على التزامات السياسة العامة من قبل الدولة اللبنانية. ١-تحفيز الطلب على خدمات «الخدمة العريضة» من خلال مبادرات التشغيل الإلكتروني والشحن الإلكتروني والحكومة الإلكترونية. ٢- دعم استعمال كل ما توفره التكنولوجيا من خدمات «الخدمة العريضة» المتعددة. ٣- إصدار الراسم التطبيقية المصنفة بحق الرمز واستخدام الأرقام العريضة واستخدام حيّز الترددات. وأكد أن الهيئة «وضعت مسودات الراسم اللازمة، وأنجزت التحضيرات

التي تتبع «مكتب تنمية الاتصالات»، والهيئة المتلفة للاتصالات، في لبنان في فتح «حيتور غرائده» أمس، لمنظّمي الاتصالات، GSR، ولبناني العالم الثاني لقيادة الصناعة، IGF، التي تستمر لأربعة أيام، برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان، ممثلاً بوزير الاتصالات جبران باسيل. وبشاركه في الحدث حوالي ٦٠٠ شخص من ١٠٠ بلد يمثلون القطاع العام والخاص في مجال الاتصالات (هيئات منظمة وصناعي سياسات ومزودي خدمات). بداية، رأى مدير «مكتب تنمية الاتصالات»، سامي البشير، أن كل بلد، أياً كان مستوى تطوره، يعتمد اليوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن توفير البيئة التي تمكن الجميع من استخدام التكنولوجيا الجديدة وتقاسمها إلا من خلال إجراء الإصلاح التنظيمي». وذكر بأن موضوع الندوة العالمية لمنظّمي الاتصالات هذا العام، هو «التدخل أم عدم التدخل؟ حقّ النمو من خلال التنظيم الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. لافتاً إلى أنه يتعين على منظّمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعي السياسات التوصل إلى توازن دقيق بين نهج التدخل في مجال التنظيم ونهج عدم التدخل في هذا المجال. شحادة ثم تحدث رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات»، الدكتور كمال شحادة بصفته أيضاً رئيس «الندوة العالمية